مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٧٣**

الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ديمكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد فاز باتو
	توغو	السيد كندنغا - بريكي
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/843)

1261247(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/843)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/884، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/843 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢).

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياح وفدنا لتوليكم رئاسة هذه الجلسة، الخاصة بالحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصا، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/843، المرفق).

أولا، بالنيابة عن الحكومة الكونغولية وشعبنا، أود أن أشكر فريق الخبراء الذي قاوم بروح من الاستقلالية التامة، الضغوط الخارجية وأعد تقريرا نهائيا موضوعيا، بعد تقريره المؤقت الذي أصدره في ٢١ حزيران/يونيه (S/2012/348، المرفق) وملحقه الذي أصدره بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه (S/2012/348/Add.1، المرفق)، وكلاهما عرض الدور شبه الحصري تقريبا للأطراف الفاعلة الخارجية فيما يخص زعزعة استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتذكر جمهورية الكونغو الديمقراطية بخصوص ذلك الموضوع، بأن الانتهاكات الموثقة في ملحق التقرير المؤقت لفريق الخبراء الذي صدر في ٢٧ حزيران/يونيه، وفي تقريره النهائي المعروض على المجلس اليوم، لم تكشف عنها منظمة مجهولة، تفتقر إلى أي ولاية، فقط من أجل توجيه انتباه المجتمع الدولي

للجرائم التي ترتكب حاليا على الأراضي الكونغولية. وشهد على وقوع تلك الانتهاكات الجسيمة، لقرارات المجلس ذات الصلة، فريق أعضاؤه جديرون بالثقة عينهم المجلس نفسه. ومن ثم فإن حكومتي ممتنة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لأنها نظرت بعناية في التقرير النهائي لفريق الخبراء، طبقا لمهمتها المتمثلة في رصد الامتثال للجزاءات.

وعلى غرار التقرير المؤقت وملحقه، يشير التقرير النهائي بشكل واضح وقاطع إلى مواصلة الحكومة الرواندية انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة. حيث أنها تقدم مساعدة عسكرية مباشرة لمنتصبوا أنفسهم متمردين في حركة ٢٣ مارس (إم-٢٣)، وتسهل تجنيد المقاتلين في صفوف تلك المجموعة، وتشجع وتسهل الانشقاق عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوفر الأسلحة والذخائر والدعم الاستخباراتي والمشورة السياسية للحركة. ويضم التسلسل القيادي الفعلي للحركة، الفريق الأول بوسكو نتاغاندا ويرأسها الفريق الأول جيمس كابارابيه، وزير الدفاع الرواندي. حسب التقرير، فقد تحدث الفريق، في أعقاب نشر ملحق التقرير المؤقت، مع الحكومة الرواندية وأخذ بعين الاعتبار ردها المكتوب، لكن يرى الفريق عدم الحاجة إلى إعادة النظر في أي استنتاج من استنتاجاته الأساسية التي توصل إليها من قبل.

وأذكر أن مرفقا للتقرير المؤقت أثبت أن شخصيات رواندية تتمتع بمركز رفيع في الحكومة الرواندية والجيش أو أجهزة المخابرات، تدعم ما يسمى بمتمردي حركة ٢٣ مارس وتزودهم بالأسلحة، وبالإمدادات العسكرية وبالمجندين الجدد. ومع ذلك، وخلافا للتقرير المؤقت، الذي يمكن أن يفسر المتشككون قرينة الشك لصالحه، إذ أن رواندا ادعت أنه جرى تجاهل حججها، فإن التقرير النهائي يعكس بوضوح فحوى ردود رواندا الخطية. ولسوء طالع رواندا، أن تلك الملاحظات لم تقنع فريق الخبراء بتنقيح نتائجه الأولية المتعلقة بدور رواندا في زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواصلتها ارتكاب الأنشطة الإجرامية والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن وجهة نظر فريق الخبراء، فإن الأسباب التي ذكرتها السلطات الرواندية في دفاعها عن نفسها ليست موضوعية.

إن تورط موظف رفيع المستوى في جيش أجنبي في دعم حركة تمرد يعد عملا من أعمال العدوان ينبغي أن يعترف به مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المناسب الإشارة إلى أن أنشطة رواندا تشكل جريمة دولة، نظرا لنوع الأشخاص المتورطين فيها. واستخدمت رواندا فعلا الأشخاص الذين بمقدورهم السيطرة على العمل العسكري والسياسي للدولة أو توجيهه لزعزعة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتهاك سيادة بلدي وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

ويعد موقف رواندا، الذي أكده فريق خبراء الأمم المتحدة المكلف بموجب قرار ملزم، استخداما غير مشروع للقوة ضد أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها السياسي. وذلك الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، الذي ارتكب خلافا لمبادئ التعايش السلمي وأحكام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والقواعد الحتمية للقانون الدولي، يطابق بلا منازع تعريف العدوان عملا بالقرار ٣٣١٤ (د-٢٩) المؤرخ ١٤ كانون الأول/يناير عام ١٩٧٤، الذي يعرف العدوان بأنه

> ”استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة“.

ودعم رواندا الثابت لمتمردي حركة ٢٣ مارس بعد أن صرحت السلطات الكونغولية أنها كانت على استعداد لإلقاء القبض على الفريق أول السابق بوسكو نتاغاندا، المطلوب مثوله أمام المحكمة الجنائية الدولية، يشكل عقبة واضحة أمام تنفيذ أمر الاعتقال. ومن الواضح الآن أن رواندا تصرفت لصرف الانتباه من أجل التستر على بوسكو نتاغاندا وحمايته من المثول أمام العدالة الدولية. والسابقتان المتعلقتان بالسيد جول موتيبوتسي الذي انسحب إلى رواندا بعد دحره في عام ٢٠٠٤، والسيد لوران نكوندا، الذي ظل يعيش في رواندا منذ عام ٢٠٠٩، مثالان إضافيان على توفير رواندا للملاذ الآمن لمجرمي الحرب الرئيسيين.

وبدأ تسارع التدهور للحالة في مقاطعة كيفو الشمالية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب هجمات شنها الجيش الرواندي النظامي على مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت تلك القوات ثلاث كتائب لقوات الدفاع الرواندية، بقيادة الفريق أول روفوشا، ووحدتي قوات خاصة تابعة لقوات الدفاع الرواندية، بما في ذلك وحدة المدفعية الثقيلة بقيادة الفريق أول غاتما كاشومبا.

ويرى العديد من المراقبين في عين المكان أن ما يسمى بالنجاح العسكري لمتمردي حركة ٢٣ مارس في غوما كان مفاجئا إلى حد ما. وخلافا للانهيار الذي لحق بالمهاجمين منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقتي كيبومبا وكزازي على طول الحدود مع رواندا، استفادت العمليات التي أدت إلى سقوط غوما من التخطيط المتميز، وإعادة الإمدادات الوفيرة، وعلى وجه الخصوص معدات الرؤية الليلية. هذا هو العتاد الذي، خلافا لرواندا، لا يتوفر في ترسانات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى معدات الدفاع الجوي كانت تستخدم ضد المروحيات القتالية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة. وقد استخدمت الأراضي الرواندية بصورة منهجية باعتبارها مسرحا للمناورات للتحايل على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الاستيلاء على أراض جديدة على طول الطريق المؤدي إلى غوما.

ولا حاجة لنا في هذه المرحلة إلى الخوض في التفاصيل بشأن أدلة أخرى على تورط رواندا في الحرب في المناطق المحيطة بغوما. ثمة قدر كبير من تلك الأدلة، وهي موثقة بصورة جيدة. وفي ذلك الصدد، كيف يمكننا وصف هذه المأساة الإنسانية بدون الاستنتاج بأن الحالة لم تؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية، وفقدان الأرواح، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واغتصاب النساء، والتجنيد القسري للأطفال، وتشريد السكان على نطاق واسع، والاستيلاء على الممتلكات، وانهيار النشاط الاقتصادي والتجاري، وتزايد عدد اللاجئين الكونغوليين. وباختصار، تمثل الحالة انعداما واسع النطاق للأمن وأزمة إنسانية كبرى.

وإذ انتقل إلى مسألة الجزاءات الناشئة عن انتهاكات الحظر، أهنئ الدول والمؤسسات التي أعلنت فرض جزاءات على رواندا، بما فيها تلك التي فرضتها بالفعل الأمم المتحدة على قادة معينين لحركة ٢٣ مارس. وترحب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتلك القرارات، التي توجه رسالة صارمة بشأن تجدد استعداد المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل الأمنية التي أنهكت بصورة غير عادلة جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من عقد من الزمان.

ومع ذلك، لن تجدي الجزاءات فتيلا، ما لم تحدث تأثيرا مباشرا. وبعبارة أخرى، يجب أن تصيب هدفها المنشود. والجزاءات التي أعلنتها وزارة المالية في الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، أبعد من أن تكون مناسبة للاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، الذي يشير

بوضوح وبالاسم، إضافة إلى ما يسمى بحركة ٢٣ مارس، إلى مسؤولين روانديين رفيعي المستوى وهم معروفون للجميع.

فيما يتعلق بأحكام القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، قائد القوات البرية الكونغولية الفريق أول غابرييل أميسي، المتهم في التقرير ببيع الأسلحة إلى الجماعات المسلحة، قد أوقف عن ممارسة مهامه منذ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في انتظار إجراء تحقيق. وعلى النقيض من ذلك، وفي مواجهة الأدلة الدامغة التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة وفريق الخبراء، تنفي رواندا الاتهامات الموجهة إليها دون أن تتمكن بمصداقية من دحض أي أدلة على تورطها في زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي حركة ٢٣ مارس. ومحاولات رواندا لنفي تورطها ليست مقنعة بأي حال من الأحوال.

ولذا أشكر المجتمع الدولي بأسره على إدانته بوضوح، من خلال فريق الخبراء، تورط رواندا في زعزعة استقرار الجزء الشرقي من بلدي. وأود أن أطلب من المجلس أن يستخلص كل الاستنتاجات المناسبة من انتهاك قراراته الخاصة بشأن الحظر المفروض على توريد الأسلحة ونظام الجزاءات الذي أنشأه المجلس. وتشكل تلك الانتهاكات تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى وخارجها. وتتعرض للتهديد أيضا دول الجنوب الأفريقي من جراء تلك الأنشطة لزعزعة الاستقرار، على نحو ما أكده البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الأخير لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، الذي عقد في ١٧ آب/أغسطس في مابوتو.

إن الأدلة المادية والإنسانية والشهادات الخطية على عدوان رواندا كلها معروفة للمجلس. وعلاوة على ذلك، أنشأت انتهاكات نظام الجزاءات التي ارتكبها ذلك البلد المجاور لجمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لحركة ٢٣ مارس، الأزمة الإنسانية التي لم تؤدي سوى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية. وفي مواجهة هذه المأساة، تتوقع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب الشعب الكونغولي كافة والمجتمع الدولي، من المجلس أن يتخذ موقفا لا لبس فيه بشأن تطبيق الجزاءات.

وترى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الجزاءات التي تنفذ عملا بميثاق الأمم المتحدة تخدم باعتبارها أداة حيوية في ما يتعلق بإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين وصونهما. وذلك ما أُقر بشكل واضح في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وإذا أريد للجزاءات أن تكون ذات مصداقية وفعالية، يجب تحديد هدفها بعناية وفرضها بقوة. وترى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن التدابير التي ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن في الوقت الحالي لا بد أن تضع حدا لكل الدعم المقدم لحركة ٢٣ مارس، لا سيما بفرض جزاءات صارمة على الأشخاص الرسميين الأجانب بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الوارد في مرفق تقرير فريق الخبراء وفي تقريره النهائي.

وفي السياق نفسه، ينبغي أن يضمن المجلس إدراج اللجنة في القائمة نفسها جميع القادة العسكريين لحركة ٢٣ مارس الذين أشارت إليهم السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهم: بوسكو نتاغاندا وسلتاني ماكينغا وبودوان نغارويي، وإنوسنت زيموريندا وإنوسنت كاينا. وعلاوة على ذلك، سيكون من الحكمة أن يصدق المجلس على قرار اللجنة بتجميد الأصول وتنفيذ حظر السفر المفروض على كل هؤلاء الأشخاص.

وأخيرا، ينبغي أن يضمن المجلس إدراج ما يسمى بحركة ٢٣ مارس باعتبارها قوة هدامة وجماعة إرهابية جديدة، على نحو ما جرى في اجتماع الحكومة في أديس أبابا ومؤتمر القمة الاستثنائي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومؤتمر القمة العادي للاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بجيش الرب للمقاومة والقوات

الديمقراطية لتحرير رواندا. وستهيئ تلك التدابير الظروف المفضية إلى إعادة السلام إلى منطقة بلدنا ومنع استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تقوم به حركات التمرد التي تدعمها قوى أجنبية.

وفي الختام، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية مجددا على أنها منفتحة للحوار مع الطرف الحقيقي في الصراع، وهو رواندا. ولكنها لن نرضى بعد الآن بالترتيبات التي دائما ما تنتهي إلى إحداث نفس الآثار والعواقب بعد ثلاث سنوات. فهي تطالب بمناقشة مفتوحة وصريحة وقادرة على ضمان السلام الدائم من أجل مصلحة جميع بلدان المنطقة. كما نناشد المساعي الحميدة للأمم المتحدة تيسير ذلك الحوار. وعلاوة على ذلك، نود أن نشهد المزيد من انخراط بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث توفير الموارد والأفراد والدعم اللوجستي لتمكينها من الاستجابة بصورة أكثر فعالية لمطالب حفظ السلام في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لوفد بلدي لمخاطبة مجلس الأمن. أولا، أود أن أشيد بكم على الطريقة المميزة التي قدتم بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فقد كان شهرا مزدحما بالعمل بسبب الأحداث العالمية التي لم تسمح لكم بلحظة للراحة.

وتحيط رواندا علما باتخاذ القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، الذي قدمته فرنسا، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدون تناول تفاصيل القرار، أود أن أدلي ببعض التعليقات العامة بشأن الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالإجراء الذي اتخذه المجلس.

وأعرب بلدي عن قلقه حيال الحالة السائدة في البلد المجاور لنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحينما استؤنف القتال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت رواندا الطرفين، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، إلى وقف أعمال القتال فورا واحترام وقف إطلاق النار الذي فرضه قبل ثلاثة أشهر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وفي ٢١ تشرين الأول/نوفمبر، وبعد سقوط غوما، ذهب الرئيس بول كاغامي إلى كمبالا حيث اجتمع مع السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا ونائب رئيس المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقع الرؤساء الثلاثة على بيان مشترك يدعو حركة ٢٣ مارس إلى وقف هجومها والى الانسحاب من غوما، في مقابل إجراء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق في أسباب استياء الحركة. وجرى تأكيد البيان المشترك في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في كمبالا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. واعتمد المؤتمر ١٢ قرار في ما يتعلق بالأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبطبيعة الحال، دعا أهم القرارات إلى انسحاب حركة ٢٣ مارس من غوما في مقابل التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحقيق في ”شواغلهم المشروعة“. ورواندا، في حين تشيد إشادة حقيقية بالجهود الدؤوبة للرئيس موسيفيني، فإنها تدعو الطرفين إلى التنفيذ العاجل وغير المشروط لإعلان كمبالا.

ويدعو وفد بلدي مجلس الأمن إلى دعم جهوده الإقليمية الرامية إلى تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استغرقت بلدان المنطقة عدة أشهر في العمل على التوصل

إلى حل لذلك الصراع بين الأشقاء. ويستحق إعلان كمبالا– الذي، أكرر، وقع عليه رؤساء دول المنطقة–احترام أعضاء المجلس وتقديرهم.

إن المجلس، بوقوعه في مصيدة فرض الجزاءات واتخاذه كباش الفداء السهلة وتجاهل الأسباب الجذرية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقوض التقدم المحرز في كمبالا ويهدر فرصة لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إعادة إرساء السلام والأمن والاستقرار في البلد والمنطقة.

وفي ذلك السياق، من المؤسف للغاية أن بعض أعضاء المجلس الذي يتحملون قدرا كبيرا من المسؤولية عن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بعد مغامراتهم المخزية في المنطقة، شنوا حملة شعواء على القرار الذي اتخذه رؤساء دولنا أثناء بحثهم عن كباش فداء للصراع. وقد بدأت أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية من لحظة استقلالها تقريبا. فنشرت عدة بعثات لحفظ السلام في البلد، حيث تمتع لفترة طويلة أحد أشد الأنظمة فسادا في أفريقيا بالدعم الخارجي لأعضاء المجلس في مقابل منحهم عقودا مربحة. ولا نزال ندفع الثمن اليوم.

وأتناول الآن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي، كما اذكر، يتألف من ستة مستشارين عينهم الأمين العام. وبالرغم من كل شيء، اضطلعت رواندا بدورها. وبذل بلدنا كل الجهود للرد بالتفصيل على كل المزاعم التي أطلقها الفريق. واذكر أعضاء المجلس بأنه في أواخر تموز/يوليه أرسلت رواندا ردا من ١٣٠ صفحة على الإضافة الملحقة بالتقرير المؤقت لفريق الخبراء الذي نشر في حزيران/يونيه (S/2012/348/Add.1). وبعد ذلك وبناء على طلبه قدم الوفد الرواندي رسميا رده أمام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالرغم من ذلك، وعقب بياننا التفصيلي بشأن كلا المضمون والإجراء، لم يسع أعضاء الجنة إطلاقا لمناقشة مضمون بياننا واكتفوا بمجرد الإدلاء ببيانات معدة مسبقا، توضح أن التقرير كان ”موثوقا“ وان على رواندا أن تواصل التعاون مع فريق الخبراء. وعلى سبيل المتابعة، وجهت رواندا عدة رسائل إلى اللجنة، بما فيها رأي قانوني لمكتب للمحاماة في واشنطن العاصمة، لا يوضح أن منهجية فريق الخبراء لم تحترم قواعد المجلس ذاته فحسب، بل أن منسق فريق الخبراء، في وقت فراغه قبل تعيينه، اعتذر عن أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وحتى الآن، لم تتلق رواندا أي رد على طلبها.

وفي ظل تلك الظروف، ما يثير الدهشة أن مجلس الأمن استمر في تأييد تقرير فريق الخبراء (انظر S/2012/843، المرفق)، بالرغم من كونه لم يدرس بالتفصيل المنهجية المستخدمة، أو الأدلة المقدمة أو الادعاءات الموجهة ضد رواندا. وأنا متأكد من أن المجلس يدرك أن مثل ذلك الإجراء التعسفي، الذي لا يترك مجالا لمناقشة كلا الطرفين لأي حالة ويقوده شخص اتخذ علنا موقفا ضد الطرف المتهم قبل وقت طويل من توليه مهام منصبه، لم يكن إطلاقا ليعتبر شرعيا ولو للحظة أمام أي محكمة في أي من الدول الأعضاء في المجلس.

وفي القتال الذي اندلع مؤخرا، ظلت رواندا متهمة بتقديم ما يصل إلى ٤ ٠٠٠ شخص للقتال إلى جانب حركة ٢٣ مارس. وكرر ذلك الادعاء السفير إيليكا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقرب من ٤ ٠٠٠ جندي رواندي في دارفور. هل يصدق أحد حقا أن هذه القوات يمكن أن تكون قد عبرت الحدود دونما عقاب ثم عادت دون أن تترك أثرا ودون أن تخلف وراءها جثثا أو أدلة فوتوغرافية؟ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، وهي موجودة على أرض الواقع، قد ذكرت أنها لم تجد دليلاً ملموسا على مثل هذا الوجود الرواندي. ومن ثم، فإن كل ذلك محض تكهنات

منافية للمنطق وبعيدة عن الواقع، مبنية على نفس الحكايات القديمة عن الزي العسكري الرواندي وما يفترض أنها أسلحة متطورة، بل وحتى، صدقوا أو لا تصدقوا، لهجات مقاتلي حركة إم-٢٣.

فالكونغو بلد ضخم تنشط فيه أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة في ظل فراغ أمني. فهل يمكن للبعثة أن تقطع حقا بأن لديها مثل هذه المعرفة المتعمقة عن جميع الأزياء العسكرية والأسلحة في المنطقة بما يمكنها من أن تستنتج أن أسلحة إم-٢٣ لا يمكن أن يكون لها مصدر سوى رواندا؟ وسأعطى مثالا. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي هاجمت رواندا بالأمس فقط - وسأعود إلى ذلك لاحقاً - لديها مدافع رشاشة وقاذفات قنابل يدوية ومدافع هاون وغيرها مما يُسمى أسلحة متطورة. ومن ثم، هل يجب أن نستنتج أن رواندا تمد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضا بالسلاح؟

ورواندا تثق بآلية التحقق المشتركة التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي تتألف من ضباط كبار في جيوش جميع البلدان الأعضاء في المؤتمر.

ونود إبلاغ المجلس بأن الآلية خلصت، في تقرير مقدم إلى مؤتمر قمة رؤساء الأركان المشتركة في المنطقة الذي عقد في كمبالا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أنه في هذه المرحلة لا توجد أدلة على أن رواندا قدمت أي دعم عسكري أو لوجستي إلى إم-٢٣.

كما أود أن أشير إلى أنه جرى استفزاز رواندا في مناسبات عدة في الأيام الأخيرة لكي تدخل في الصراع. ففي الأسبوع الماضي، أطلقت صواريخ وقذائف هاون على أراضينا، مما أسفر عن وفاة أشخاص أبرياء. وبالأمس، كما قلت في وقت سابق، هاجمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بلدنا بالفعل، مما تسبب في وفيات إضافية. ولكن مجلس الأمن ظل غير مبال بذلك العمل من أعمال العدوان. وجلسة الأمس، التي لم يشجب فيها أي وفد تلك الهجمات، والقرار المتخذ اليوم هما دليل واضح على ذلك. ولكن رواندا لن تستسلم ولن تستجيب لهذا الاستفزاز.

وأود أن أؤكد اليوم مجددا، بصوت عال وبوضوح، أن رواندا ليست هي سبب الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وليست طرفا فيها. وأود أن أشير إلى أنه فضلا عن التزامنا الذي لا يتزعزع في سياق العملية الإقليمية، فإن الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي على اتصال منتظم بشأن هذه المسألة ولا تزال العلاقات بينهما ودية.

فجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بلدان شقيقان وستواصلان، قدر الإمكان، العمل على تسوية خلافاتهما وضمان السلام الدائم في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن رواندا ستظل طرفا في الجهود الرامية إلى حل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو في مجلس الأمن. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وكذلك أي مبادرة قد يطرحها لتشجيع الحوار بين الأطراف الكونغولية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي لا نهاية لها التي تمزق ذلك البلد.

وبلدنا يتطلع بشدة إلى أن يصبح عضوا في مجلس الأمن، ونحن على استعداد للعمل بأقصى درجة من حسن النية داخل المجلس لحل هذه الأزمة وكذلك الأزمات الأخرى التي تعصف بالعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.